صح النوم

المراقب لدينامية المجتمع المدني في البلاد سوف يخلص الي استنتاج سلبي عن حركة المجتمع المدني وعن تفاعله مع ايقاع الحياة في البلاد، ان الكم الكبير للمنظمات المدنية لايوازيه تأثير حقيقي لها في المجتمع، وباستثناء المنظمات النسوية التي تحظى باهتمام إعلامي واسع دون معطيات حقيقية لنشاطها في مجال حقوق المرأة ، فإن بقية المنظمات تكاد تكون مجرد يافطات على مقرها فقط، خصوصاً تلك التي تعنى بحقوق الانسان فهي مشلولة تقريباً،وركودها هذا لانجد تفسيراً له فهل مثلاً ان حقوق الانسان جميعها مكفولة وتترجم فعلياً على الواقع ام ان هذه المنظمات الحقوقية نائمة وتحتاج الى من يوقظها ، إن أهمية هذه المنظمات تجيء من قاعدة أن الدفاع عن حقوق الانسان هو دفاع عن الوطن.. فهل الحقوق بخير او أن النوم احلى؟

الى كل من يهمه امر المرأة في بلادنا و٧ورها عبر التاريخ - هذا إذا كان لها دور - وحقها في تقرير المصير ومشاركتها في الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومناحي الحياة الأخرى .. الى هؤلاء نشكو كل من يقف عائقاً ويعمل على محاربتها وتسخيرها لمآربه ومصالحة .. الايكفي مايواجهها في حياتها من صعاب ،لماذا يتم الوقوف ضد كل ما حققته من نجاحات في مجالات العلم والعمل وفي مواقع حساسة مثلها مثل الرجل ،فلماذا يتم الحجر على ان تحقق مواقعها في مجال المشاركة السياسية والوصول الى السلطة كما حققته مثيلاتها في دول العالم الاخرى الاسيوية والافريقية والاوروبية،لماذا يتم سحب البساط من مشاركتها في هذا المجال من قبل كافة الاحزاب والاطراف من اقصى اليمين الى اقصى اليسار، مع اخذ بعين الاعتبار بشعارات وادبيات هؤلاء المنادية بحق المرأة في المشاركة السياسية والتي يتضح قليلاً كم هي وضعت للمزايدة ليس الا وهذا لعمري ان عبر عن شيء فإنه يعبر عن مدى تحول الشعارات التي تنادي بها السلطة والاحزاب عن الوطنية وبناء المجتمع المدني والإصلاح ومحاربة الفساد والمصالح العليا الى مزايدات يعمل الجميع على تسخيرها لمصالحهم واستخدامها ككلمة حق يراد بها باطل عندما تفقد هذه المصالح .. وللحديث بقية .

فاطمة محمد ناصر

في دراسة لبرنامج نظام معلومات سوق العمل

يزيد عدد الرجال عن النساء في الطاقة العاملة بنسبة 969.000 عام 1996م

بلغت القوى العاملة من النساء ٩٦٩,٠٠٠ عام ١٩٩٦م

قام برنامج نظام معلومات سوق العمل باعداد دراسة تحليلية عن اتجاهات عمل المرأة من خلال الاستعانه بخبرات منظمة العمل الدولية حيث توصلت الدراسة الى العوامل الاجتماعية التي تؤثر في نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل ووصولها الى مواقع قرارية وادارية في وظائف مدفوعة الاجر واشارت الدراسة ان الاعتقادات العتيقة السائدة والراسخة في كثير من المجتمعات ومنها اليمن تشمل تحيزاً ضد النساء لاسيما في الحصول على الوظائف هذا من ناحية ومن تحقيق المساواة في الاجور ومواقع العمل بين الجنسين من ناحية اخرى.

عرض / وردة العواضي

وتشير نتائج الدراسة ان نسبة مشاركة القوة العاملة تدل على نسبة من تم ومن لم يتم تشغيله من الطاقة البشرية مقارنة بالعاملين حسب فئات السن ، حيث ان نسبة الإناث العاملات في اليمن متدنية مقارنة بالرجال .

أن مشاركة القوى العاملة من الاناث لايزال في حده الآدنى وقد حدثت زيادة منذ عام ١٩٩٤م بينما شُهد نقصاً في نسبة مشاركة الذكور بنفس العام !!

وبرغم وجود نسبة متناهية من النساء المشاركات في العمل الا ان هناك فجوة قائمة بين الذكور والاناث، حيث نسبة المشاركة في القوى العاملة بنسبة ٤٨,٩٪..

ولم يحدث في اي منطقة في العالم ان تم سد ثغرة بين نسبة الاناث والذكور في المشاركة بالقوة العاملة ،فاليمن ليست البلاد الوحيد الذي يعاني من تدني نسبة اشتراك الاناث في القوة العاملة ، ففي الشرف الاوسط وشمال افريقيا نجد الفجوة هي الاكبر بين الجنسين حيث تبلغ نسبة الاناث العاملات ٣٦ من كل مائة من الرجال، وفي جنوب اسيا تسفر هي ايضاً عن نقص بين الجنسين في القوة العاملة وتكون الفجوة في نسبة مساهمة القوة العاملة بين الذكور والاناث قدرها ٤٤ من الاناث في كل مائة من الذكور.

اتجاهات زيادة النساء في الطاقة العاملة

ورغم زيادة القوى العاملة من النساء في عام ١٩٩٤م بنسبة ٢١,٨ ٪ تشير الدراسة الى أن نسبة التشغيل الى عدد السكان تقل كثيراً فيما يخص النساء وهذا يوضح ان المزيد من قلة الوظائف في الشرق الاوسط وشمال افريقيا يزداد الوضع سوءً بالنسبة للنساء فلايتم تشغيل غير اثنين من كل عشرة من النساء البالغات سن العمل مقارنة بسبعة من كل عشرة من الرجال واما بالنسبة لتشغيل الذكور والاناث الى عدد السكان لعامي ١٩٩٤ و١٩٩٩م في اليمن نجد ان مشاركة النساء في القوة العاملة متدن نسبياً بالمقارنة الى الرجال بنسبة ٢١,٨ ٪ للنساء الى ٦٩,٩ ٪ للرجال في عام ١٩٩٩م ،ونسبة البطالة للنساء قد تضاعفت منذ عام ١٩٩٤م ووصلت ٨٪ وفيما يخص المتعلمات ٣٢٪.

وفرص العمل المتاحة لهن محدودة بسبب عدم وفرة المهارات والقيود المفروضة على حرية التنقل للعمل وممارسة التمييز في مواقع العمل والعوائق الاجتماعية والثقافية عند البحث عن عمل وفرص العمل في السوق هي ايضاً نادرة لنقص الاستخدام في القطاع العام وذلك نتيجة لبرنامج التحويل الاداري بالاضافة الى هبوط الاستثمار الاجنبي والمحلي في القطاع الخاص الذي اعاق نموه وهكذا اصبحت فرص العمل محدودة مع استمرار تشغيل الرجال الذين يحظون بالاولوية في هذا القطاع...

التشغيل حسب وضع النساء

تبعاً للتقاليد الاجتماعية يسند للنساء دور اساسي يتمثل في المهام المنزلية وتربية الاطفال في كثير من المناطق في العالم وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق باليمن .. وقد ساعد تعليم النساء على زيادة التحاقهن بسوق العمل إلا أن النساء يتعين عليهم الجمع بين مهام تربية الاطفال وواجبات العمل في الوظيفة.

وتشير الدراسة انه على ضوء المناقشة التي جرت مع ارباب العمل في القطاع الخاص وجد ان الاتجاه العام لديهم بما فيهم البنوك يتمثل بتعليم وتدريب النساء على وجه الخصوص الذي لايتلاءم مع مقتضيات وظائفهن فمعظم النساء المستخدمات هن من حملات المؤهلات الجامعية ومع ذلك يعملن في السكرتارية وخدمات العملاء وتشغيل اجهزة الفاكس وعد النقود في البنوك وقطع تذاكر السفر والحجز لدى وكالات السفريات.

وذكرت الخطوط الجوية اليمنية والسعودية ان العاملات لديهم وعددهن ١٦٦ تم توظيفهن في الاساس لمهام قطع التذاكر والحجز وأعمال السكرتارية برغم انهن من حملة المؤهلات الجامعية وخصوصاً خريجات قسم اللغة الانجليزية ، فالخطوط الجوية السعودية لديها ١٥ موظفاً منهم ٦ نساء اما اليمنية فقد ذكرت ان لديها ٤٠٠٠ موظف منهم ٤ ٪نساء ، وباستثناء مساعد طيار واحد و ٢ من مهندسي الطائرات فان معظم الاناث يعملن في قطع التذاكر والحجز واعمال السكرتارية وذكر ان النساء العاملات في هاتين الشركتين يفتقرن الى مهارات وبحاجة الى التدريب ولايحصلن على فرص التدريب بينما العكس مع زملائهم الذكور وقد وجد ان شركة سبيستل تستخدم ٧٠٪ من الاناث ومن موظفات يمنيات ضمن العدد الإجمالي البالغ ٧٠٠ موظف يعملون لديها .. ومعظم الموظفات حاصلات على مؤهلات جامعية من قسم اللغة الانجليزية .. وحوالي ٤٢ امرأة يعملن في قسم خدمة العملاء وهن في مراكز استقبال المكالمات الهاتفية والنساء موظفات في اعمال تجري من الادارة الخلفية للمكتب حيث تكون كلية او جزئية بمعزل عن انظار الجمهور وهناك ١٢سكرتيرة وبالاضافة الى بعض الاستثناءات نجد ان النساء في العادة دون مناصب عليا وفي هذه الاستثناءات في شركة سبيستل وفي شركة هنت للنفط هناك ١٣٠٠ فرد من الطاقة العاملة ٢٥ منهم نساء ومعظمهن كن يعملن في مهام السكرتارية وقليل منهن ضابط مشتروات والبعض في المحاسبة كما تم توظيف مهندسة واحدة فقط لاتعمل في غير المكتب ومعظم الموظفات الاناث من حملة المؤهلات الجامعية وتحديداً باللغة الانجليزية واستخدام الكمبيوتر ، ويتضح من خلال الدراسة ان الوظائف المتاحة للاناث لاتنسجم اطلاقاً مع المؤهلات التعليمية والتدريبية الحاصلين عليها..

وتشير الدراسة ان النساء لايزيدن عن ٢٢,٨ ٪ من اجمالي المستخدمين في القطاع الخاص .. اما نسبة الاناث فلا تزيد عن ١,٨ ٪ من اجمالي المستخدمين في القطاع العام .. وتقل نسبة التوظيف في الدوائر الحكومية الى حد كبير وذلك ضمن التعديلات الادارية وبرنامج الاصلاح الاقتصادي .

التشغيل حسب النواحي الاقتصادية

ومن واقع مسح الطاقة العاملة عم ١٩٩٩م بلغ عدد الاناث المستخدمات ٨٩٠١٠٠ ويتمثل تشغيل الاناث في معظمه في مجال الزراعة بنسبة ٧٨,٨٪ وتقريباً بدون اجر ويلي ذلك لقطاع التعليم ثم قطاع الصناعة بنسبة ٢,٨٪ وفي الصحة والخدمات الاجتماعية ١,٦ ٪

وعلى ضوء طلب مسح العمالة لعامي ٢٠٠٢و٢٠٠٣م يوفر اصحاب العمل حالياً تدريباً في مواقع العمل لعمالهم من اجل تعزيز المهارات ويتضح في تحليل الدراسة ان الذكور يحظون بالاولوية في مجالات التدريب في مختلف المؤسسات بنسبة ٩١ ٪ مقارنة بالاناث بنسبة ٩٪ ، حيث بلغ عدد الذكور الحاصلين على التدريب ٢٩٠٧٠ وعدد الاناث ٢٨٤٥ .. وعلى مستوى حملة الشهادات الجامعية بين الذكور والاناث في الحصول على فرص التدريب تحصل الاناث على التدريب بنسبة ١٠,٥ ٪ مقارنة بنسبة الذكور ٨٩,٤ ٪ في نفس المهن..

ذضاء

نزاهة الضمير اولاً

علي ياسين

محاربة الفقر والقضاء عليه في اليمن شعار يشبة كثيراً قصص دون كيشوت، ولايختلف عن محاربة طواحين الهواء،فالفقر في اليمن هو نتيجة وليس سبباً، ولابد أولاً من محاربة السبب والقضاء عليه حتى نستطيع الاتجاه نحوالفقر ومحاربته ، والسبب الرئيسي هنا هو الفساد الضارب اطنابه في كل مفاصل الحياة ودواخل المؤسسات وخارجها ، ولايقتصر الفساد على جوانبه الادارية والمالية انما يمتد ليشمل السياسة والقيم الأخلاقية، والحديث المتكرر عن هذا الفساد اتضح أنه يقويني وكما يقول نيتشة (فإن السم الذي لايميتني،يقويني) والواقع اليمني يؤكد هذه المقولة فإن الفساد رغم السهام الكلامية التي توجه ضده لايموت بل يزداد قوة ونفوذاً حتى ليخيل للمرء أن سكان هذه البلاد هم عبارة عن فاسد وفاسد وبينهما فاسد ، الناس بالطبع هم الفاسدون لان الفساد ليس فقاعة في الهواء إنما هو سلوك انساني وفعل يقوم به البشر ورغم أنه فعل مشين إلا أننا لا نخجل من القيام به،ولم تسلم منظمات المجتمع المدني من هذا الفساد حيث ان بعض هذه المنظمات لاتنشأ إلا لمجرد ان يربح مسؤولوها من ورائها إضافة الى ذلك فإن الفساد يبدأ في تطويق هذه المنظمات منذ الخطوة الاولى لمنحها ترخيص مزاولة النشاط فالترخيص هو في حقيقته ورقة سياسية للهيمنة على هذه المنظمات مثلما هو التمويل الحكومي وسيلة لإفساد الذمم داخلها، ورغم كل هذا فان القضاء على الفساد وعلى الأقل التقليل من نفوذه ليس أمراً مستحيلاً بل انه في حدود الممكن شريطة التخلص من فساد الضمائر والأخلاق،إن الضمائر غير الشريفة هي المرتع الخصب للفساد والحاضن الكبير له، وصحيح ان نزاهة الضمير وحدها لاتكفي غير أنها الأساس الى جانب إصدار قوانين صريحة وواضحة ضد الفساد والمفسدين وهذه القوانيين بالطبع ليست مدونات من الحبر بل يلزم لتنفيذها وجود قضاء نزيه ومستقل وعادل وحازم، إذن فإن الحلقات تتشابك مع بعضها ومن الممكن تفكيكها إذا ماتوفرت النوايا المخلصة التي تراعي الله ثم خلقه ،أما الحديث عن القضاء عن الفقر ومحاربة الفساد دون افعال ملموسة لتحقيق ذلك فإنة سيظل حديثاً لايساوى مجرد الانصات إلية.

مركز مناهضة العنف يدعو إلى تحرك نسوي ضد السلاح

دعا المركز الوطني لتأهيل المرأة ومناهضة العنف قطاع المرأة – مختلف الأحزاب والقوى الوطنية– إلى المبادرة لفعاليات وأنشطة مجتمعية تستهدف مناهضة عنف السلاح ونبذ مظاهره في المدن.

وقالت القاضية آمال الدبعي –في تصريح لـ"المؤتمرنت"– إن النساء يتحملن الجزء الأعظم من آثار ظاهرة حمل السلاح، كونهن يفقدن أزواجهن وأبناءهن وإخوانهن ويتحملن أعباء الحياة بمفردهن نتيجة للسلاح وظاهرة الثأر التي ما كانت لتتفشى لولا وجود السلاح الذي يشجع عليها.

وأوضحت آمال الدبعي أن قطاع المرأة لا يقف متفرجاً أمام الجهود الحكومية، وجهود منظمات المجتمع المدني الرامية للحد من انتشار السلاح، بل إن على اتحاد النساء واللجنة الوطنية للمرأة والجمعيات النسوية القيام بأدوار مجتمعية، ولو على نطاق المدارس والأسر في التعريف بمخاطر السلاح، وآثاره على الاقتصاد الوطني وحركة السياحة، وعلى سمعة المجتمع اليمني وصورته في الخارج.

وكشفت القاضية آمال الدبعي أن حوالي (٨٠٪) من جنايات القتل والإصابات التي تأتي للمحاكم سببها السلاح، وأن هناك أكثر من (٢٠٠٠) حالة إعاقة بسبب السلاح، كما أن عدداً كبيراً من أطفال الشوارع المتسولين ما كانوا ليصبحوا على هذه الحال لولا فقدانهم لآبائهم جراء انتشار السلاح.

وحملت مجلس النواب والمنظمات المدنية مسئولية القيام بتحرك جاد لمناهضة عنف استخدام الأسلحة وانتشارها بشكل غير قانوني. مشيدة بالحملات الأخيرة التي قامت بها أجهزة وزارة الداخلية في عدة مناطق بالجمهورية لمكافحة تجارة السلاح وبيعه في الأسواق.

رئيسة مركز سمارت البحريني: المرأة اليمنية وصلت الى مراكز صنع القرار

متابعات – أكدت المسئولة التنفيذية في جمعية حمد النسائية بمملكة البحرين ورئيسة مركز سمارت للتطوير الشخصي بأن المرأة اليمنية لا تقل أهمية عن النساء العربيات، بل أكثر إرادة من خلال ما حققته من إنجازات ملموسة على الواقع.

وقالت فاطمة أحمد بأن المرأة اليمنية قادرة على الوصول إلى ما تصبو إليه، وذلك لما تتمتع به من عزيمة وقوة مدللة على ذلك بأن المرأة اليمنية بدأت نضالها في وقت مبكر ووصلت إلى مراكز صنع القرار.

مبدية إعجابها بالفتاة اليمنية التي لم تخلق من لباسها حاجزاً بل وظفته في خدمتها وحافظ على أنوثتها ودخلت أي مجال تريده محتفظه بشكلها الأنوثي.

وأشارت فاطمة إلى أن تجربة الجمعيات اليمنية تجربة متميزة من حيث بداياتها من الصفر وحصولها على دعم وتشجيع من قِبل المجتمع.

منوهة إلى أن هناك تشابهاً كبيراً بين عمل الجمعيات في البحرين واليمن سواءً المتخصصة أوالمهنية و الخيرية اوالنسائية والحقوقية.

مؤكدة بأن عدد الجمعيات العاملة والتي لها أنشطة موجودة في البحرين وصلت إلى (٤٠٠) جمعية منها (٧١) جمعية نسائية.

النداء العالمي لمكافحة الفقر ودور منظمات المجتمع المدني

عندما انشئت منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥م واتخذت من جنيف مقراً لها فانها في الواقع جاءت امتداداً للمتغيرات التي شهدها العالم عقب الحرب العالمية الثانية والتي اثارت حراكاً غير عادي في بنية الاقتصاد العالمي الامر الذي جعل من الدول العظمى تفكر في وضع اسس للعلاقات الاقتصادية الدولية في مرحلة مابعد الحرب، فكان ميلاد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير عام ١٩٤٤م والتوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات التي اطلق عليها (الجات) عام ١٩٤٧م واعتبرت في حينها بمثابة تدشين لنظام عالمي جديد.

عبدالرحمن العنسي

وكان الهدف الاساسي من التوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة هو : تحرير التجارة الدولية ووضع القواعد التي تعمل على تنميتها بين الدول الاعضاء ، الا ان الاتفاقية العامة للتجارة ظلت كياناً مؤقتاً ويرجع الخبراء السبب في ذلك الى انها لم تكن تعبر الا عن مصالح الدول المتقدمة، بينما اعتبرت المؤسستين «البنك الدولي» وصندوق النقد الدولي كيانين دائمين لانهما يعبران عن مصالح الدول النامية على حد قولهما – هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان الاتفاقية الدولية للتجارة كان هدفها الاساسي هو تحرير التجارة الدولية ووضع القواعد التي تعمل على تنميتها بين الدول الاعضاء الاكثر تقدما، وهذه الاهداف لم تتوافق مع اهداف صندوق النقد الدولي الذي يهتم بوضع القواعد التي تحكم السياسات النقدية للدول ، اما البنك الدولي كما يعلن فيهدف في الاساس الى المساعدة الدول المتعثرة في برامجها التنموية ومن المهم معرفة ان اتفاقية (الجات)١٩٤٧م شهدت عدداً من التطورات أدت في نهايتها الى إنشاء مايسمى بمنظمة التجارة العالمية بدءاً من مفاوضات جنيف ١٩٤٧م وانتهاءً بجولة ارجواي الاخيرة ١٥ / ابريل ١٩٩٤م والتي كانت قد نشطت عام ١٩٨٦م بجولة من المفاوضات تم الاتفاق فيها على انشاء منظمة التجارة العالمية واكدت ذلك الوثيقة الختامية للجولة، والتي ورد في مادتها الاولى ان ممثلي الحكومات والجماعات الاعضاء في لجنة المفاوضات اتفقوا على إنشاء «منظمة التجارة الدولية » وقد حددت الوثيقة : نطاق عمل المنظمة ، ومهامها وهيكلها التنظيمي، وعلاقتها بالمنظمات الاخرى ، وطرق أكتساب العضوية ، وبالفعل تم تنفيذ هذا الاتفاق في يناير ١٩٩٥م حيث وثقت المنظمة كل اتفاقيات (الجات) السابقة.

مبادىءالمنظمة

ومن اهم المبادىء التي تقوم عليها المنظمة :

مبدأ عدم التمييز – مبدأ الشفافية– مبدأ المفاوضات مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية مبدأ التبادلية.

وهذه المبادىء الخمسة أعطت المنظمة دفعة كبيرة نحو العالمية حتى أصبحت كياناً دائماً كونها شملت ميزات كثيرة اجمعت عليها معظم دول العالم حتى وصل عدد اعضائها (١٥٢) دولة منها أحد عشر دولة عربية (مملكة المغرب العربي – مملكة البحرين دولة الكويت الجمهورية التونسية– جيبوتي– جمهورية مصر العربية – دولة قطر – الامارات العربية المتحدة – المملكة الاردنية الهاشمية وكان اخرها المملكة العربية السعودية).اما بقية الدول العربية فانها ماتزال منتظرة قبول طلبات العضوية رغم التنازلات التي قدمتها في المفاوضات بالرغم ان انضمام كثير من الدول الاقل نموا – في حال قبولها– لن يكون مفيداً بشكل مباشر من الناحية الاقتصادية على اعتبار ان منتجاتها الصناعية الوطنية متواضعة جداً بالمقارنة مع الدول الاكثر تقدماً التي تعيش على فائض انتاجها حسب راي احد الاكاديميين ، الا ان تلك الدول الاقل نموا تسعى الى تحقيق حضور دولي يقوي من موقفها اثناء الاتفاقيات والمفاوضات التجارية مع الدول الأخرى،بحكم ان منظمة التجارة العالمية هي الاطار التفاوضي المناسب لتنفيذ الاحكام او تسوية المنازعات التجارية بالاضافة الى ان العضوية ستمنح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة، وذلك بدعم خطط الدول النامية في التنمية الاقتصادية وزيادة حصيلتها من العملات الاجنبية.

اما بالنسبة لنا في اليمن فقد سعت الحكومة الى الانضمام الى منظمة التجارة العالمية على غرار ما وصفة المختصون لما سيحقق لها هذا الانضمام من ايجابيات على الصعيد العالمي والوطني، فالعالمي سيعمل على :-

١- زيادة قدرة البلدان الصغيرة على المفاوضات على مصالحها داخل المنظمة بشكل جماعي..

٢- تسهيل التعاون بين الدول الاعضاء ومعالجة النزاعات التجارية بين الدول بشكل عام .

٣- توفير خيارات اكثر للمستهلك نتيجة لتنوع المنتجات .

٤- تعمل على زيادة كفاءة النظام من ناحية اقتصادية وتخفيض التكاليف وحماية الحكومة من تجمعات المصالح الضيقة.

اما على صعيد الوطني فانها

١- وسيلة لجذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية .

٢-الحصول على التسهيلات (المساعدات والديون) .

٣- ضمان الاستفادة من الميزات التفضيلية المتاحة للدول الاقل نموا من خلال الاعفاءات الجمركية والاعفاء من الحصص في الدول المتقدمة ، وكذلك الاعفاءات الجمركية في الدول الاخرى.

٤- الدخول في اسواق الدول الاعضاء في المنظمة بصورة اكثر انتظاماً ويسراً بموجب ما تتيحة التفاقيات التجارية متعددة الاطراف من خلال عدم التمييز ضد المنتجات اليمنية في اسواق الدول الاعضاء.

٥- ضمان استمرار الاصلاح الاقتصادي والاداري الذي بداء تطبيقة منذ تسعينات القرن الماضي للدفع بعملية التنمية بصورة اكثر ايجابية كون هذا الاصلاح يعد شرط للانظمام لمنظمة التجارة العالمية.

٦- ارتفاع مواصفات المنتجات الوطنية وضمان جودة المنتجات المتوفرة في الاسواق المحلية .

٧- انتقال التكنلوجيا.

٨- فتح فرص العمل للايادي العاملة اليمنية المؤهلة للعمل في الخارج، وازدياد فرص العمل في القطاع الخدماتي والمجالات الواعدة.

٩- سيادة القانون واضعاف دور المجموعات الضاغطة في داخل الدولة.

١٠-الحكم الجيد وذلك من خلال ايجاد سياسات حكيمة غير مضرة بالاقتصاد الوطني والعالمي.

هذا مايتعلق بايجابيات الانضمام حسب راي المختصين غير ان ثمة من يرى غير ذلك وينظرون الى ان الانضمام الى منظمة التجارة العالمية هو مغامرة خاسرة ستعمل على اهتزاز الانظمة الوطنة وزعزعتها وجعلها تابعة بل يدهبون بقولهم بأنها ستملى على حكوماتهم توجيهات من قبل الدول العظمى الاعضاء في المنظمة والذين يعتبرون ان هذف المنظمة هو تحرير التجارة ايا كان المقابل وتغليب المصالح التجارية على التنمية والبيئة والزراعة والصحة والسلامة،كما ستقضي على فرص التوظيف والعمل وتزيد من حدة الفقر، لان منظمة التجارة بحسب مايراه المختصون هي اداة في يد الدول المتقدمة (القوية) والتجمعات الضاغطة ، وليس في يد الدول الاقل نموا ، بالاضافة الى ان مجمل التغييرات والتشريعات التي تتوافق مع انظمة المنظمة سوف تعمل على :-

– ارتفاع تكلفة الخدمات الاساسية مثل التعليم ، والصحة ، والمياة ، والكهرباء.. وغيرها نتيجة للخصصة ورفع الدعم عنها ، والذي سينعكس بدورة على ارتفاع تكاليف المعيشة ما يؤدي الى تدهور الاوضاع بشكل عام وزيادة شريحة الفقر كما ستؤثر الامتيازات للعمال.

وفيما تظهر تلك الاوضاع بصورها العامة فان القطاع الخاص في اليمن يعتبر الانضمام (شر لابد منه) ويرى ان اليمن قدمت تنازلات كبيرة ولم يبقى الا الشيء اليسير وكان القطاع الخاص ومازال يعول الكثير على الحكومة من خلال اشراكها لاعضاء من القطاع الصناعي بالمفاوضات التي تجري بين اليمن ومنظمة التجارة ، وهو في الوقت نفسه يدعو الحكومة الى الاهتمام بالقطاع الصناعي والتجاري بشكل عام اعتبار انه جزء من كيان واحد هو اليمن وان هذا القطاع هو جزء من هذا الكيان، فاليمن ينظر اليها من منظمة التجارة ككيان واحد ولاينظر اليها على انها الجانب الحكومي فحسب .

الامتيازات للعمال

وفيما تظهر تلك الاوضاع بصورها العامة فان القطاع الخاص في اليمن يعتبر الانضمام (شر لابد منه) ويرى ان اليمن قدمت تنازلات كبيرة ولم يبقى الا الشيء اليسير وكان القطاع الخاص ومازال يعول الكثير على الحكومة من خلال اشراكها لاعضاء من القطاع الصناعي بالمفاوضات التي تجري بين اليمن ومنظمة التجارة ، وهو في الوقت نفسه يدعو الحكومة الى الاهتمام بالقطاع الصناعي والتجاري بشكل عام اعتبار انه جزء من كيان واحد هو اليمن وان هذا القطاع هو جزء من هذا الكيان ، فاليمن ينظر اليها من منظمة التجارة ككيان واحد ولاينظر اليها على انها الجانب الحكومة فحسب.

دور منظمات المجتمع المدني

تتجه معظم البلدان الاقل نموا الى السعي نحو تحقيق قدر اكبر من الاستفادة من هذه المنظمة، وتساعدها في ذلك منظمات المجتمع المدني التي بات الفقر، وما يهمنا ادراكة هو ان لنا خصوصية في وضعنا اليمن تعتمد على مساحةالحرية والديمقراطية التي نعيشها بعد تحقيق الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م والتي عملت على تجسيد الديمقراطية وخلقت مناخ واسع يهدف الى تنمية البلاد بشكل عام ، وقد ترافق مع هذا التغيير تنافس في بناء الوطن وظهور منظمات المجتمع المدني التي تسهم بشكل كبير في البناء التنموي وتعتمد على بناء الانسان وتنمية قدراته في شتى المجالات كلا بحسب تخصصها وقدراتها وسياستها في تحقيق ذلك ، وان كان جهود تلك المنظمات ما زالت متواضعة في عطائها الا ان معظمها تسير في الطريق الصحيح..

ومن أجل اكساب مؤسسات المجتمع المدني قوة وفاعلية اكبر فقد شكل القائمون عليها تكتلا اطلق عليه (مجموعة عمل منظمات المجتمع المدني) والتي تعمل في اطار الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، ولذلك فقد انطلقت (مجموعة منظمات المجتمع المدني في اليمن) لتدشين حملة النداء العالمي لمكافحة الفقر وتحت شعار (تجارة عادلة .. لاحرة وبدات هذه الحملة في ٧ / ديسمبر ٢٠٠٥م ضمن النداء العالمي لمكافحة الفقر في تنظيم " اليوم الثالث للشريطة البيضاء" في /١٠ ديسمبر وذلك قبل انعقاد الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونج كونج باربعة ايام والذي يعقد في الفترة ١٣– ١٨ ديسمبر ٢٠٠٥م.

وحيث كان من المفترض ان تتحق في العام ٢٠٠٥م تطورات مهمة في مكافحة الفقر وتحقيق بعض التقدم على مستوى المساعدات وتخفيض الديون .

وهنا يبرز دور منظمات المجتمع المدني في اليمن حيث تشارك مع ناشطو النداء العالمي في القارات الخمس في التعبئة ومطالبة الاجتماع الوزاري للمنظمة ان تعطي الفقراء تجارة عادلة كما تطالب منظمة التجارة والمؤسسات العالمية والحكومات الوطنية باربعة مطالب رئيسية هي :-

–الاول : ان تتوقف منظمة التجارة العالمية عن الضغط على الدول النامية ان تحرر اقتصادها وان تسمح لها بمساحة تشريعية تمكنها من اختيار سياساتها التجارية وفقاً لمصالحها التنموية.

–الثاني : التوقف حالاً عن سياسات اغراق الاسواق وعن سياسات الدعم في الدول الغنية ،والتي تبقي العالم في الفقر.

–الثالث : اعتماد قوانين لحماية الخدمات العامة من الخصخصة واللبرالية المفروضتين ، وتأمين الحق في الغذاء والوصول الى ادوية باسعار معقولة ، وتعزيز محاسبة الشركات الكبيرة.

–الرابع : تعزيز المسائلة والشفافية لدى الحكومات والمنظمات الدولية لتمكين القواعد التي يمثلونها من صياغة قوانين التجارة العالمية والوطنية ، مع التأكيد على ضرورة تطابق القوانين التجارية مع احترام حقوق العمال، وحقوق الانسان بشكل عام .

الخلاصة

يرى المرقبون ان منظمة التجارة العالمية من خلال سياساتها الحالية فانها ستزيد من قوة النظام الحالي الذي يدعم انعدام المساواة وانعدام العدالة، واذا ما اخذت المنظمة بالنداء العالمي لمكافحة الفقر « وسمعت لاصوات الملايين من الفقراء فهنا يمكن ان تفعل شيئاً مغايراً يؤثر في اسس الحياة في العالم.ولذلك فانه على قادة العالم ان يظهروانية سياسية وجراة اخلاقية ليتم التأكيد على ان القوانين التجارية قيد المفاوضات مصالح الناس، كما ان عليهم ان يتمسكوا بحق كل انسان في مستوى معيشة يؤمن الصحة والرفاهية له ولاسرته ، وموقفهم هذا هو موقف مع قيم العدالة والمصداقية والكرامة والانسانية ،وهو موقف يحتاج الى تازر الجميع شعوباً وحكومات ليتصدوا له.

أخي المواطن .. أختي المواطنة:

التحصين بارقة أمل لحياة خالية من داء الشلل

الحملة الوطنية الموسعة ضد شلل الاطفال – الجولة الاولى:
٢٩– ٣١ يناير ٢٠٠٦م